الأســـواق تنتظر ســـ

التخفضيات ..شـــباك لاصطياد المســ

تنتشر هذه الأيام في الشوارع والصحف إعلانات التخفيضات ومهرجانات التسوق من قبل السوبر ماركات والمراكز التجارية في خطوة وصفها اقتصاديون بالصنارة لصيد المستهلك من خلال تخفيضات وهمية لسلع ومنتجات مشارفة على الانتهاء كون التخفضيات المعلن عنها لا تخضع للرقابة الحكومية أو لمعايير السوق المعمول بها في عدة دول ولكنها عملية مزاجية تخضع للتجار دون رقيب أو حسيب.

استطلاع/عبدالله الخولاني

التخفيضات ومهرجانات التسوق من الوسائل الترويجية الناجحة لجذب المستهلكين، لكن في اليمن تحولت القضية إلى خداع للمستهلك وتسويق للمنتجات المغشوشة والمخالفة.

المواطنون طالبوا بتدخل وزارة الصناعة للحد من العبث الذي تمارسه بعض المتاجر الشهيرة، من خلال تقديم عروض وهمية على أسعار السلع الغذائية استعدادا لشهر رمضان المبارك، والاستخفاف بوعي المستهلكين.

عبدالله الردمي -يقول -إن بعض المحال تستخف بالمستهلكين وتقدم ما تسميه (عروضا رمضانية) ليس فيها أي تخفيضات، ولاشك أن المستهلكين غير المراقبين للسوق سيقعون ضحية لتلك العروض. وينبغي أن يكون المستهلك على درجة من الوعي، من خلال تردده على المحال التجارية المختلفة للسلعة قبل شرائها، ومقارنة الأسعار، فعلى سبيل المثال في أحد الماركات تبيع البيض 400ريال كعرض رمضاني وهو عرض جاد، فيما سعره في الأيام العادية 700ريال لكن السعر المخفض لا يوجد السلعة بحجة نفاد الكميات وهذا هو استخفاف بالمستهلك».

ويرى الردمي ضرورة التفريق بين المحال التجارية التي تقدم عروضا جادة والأخرى التي تقدم عروضا وهمية، معتبرا أنه استفاد من العروض الجادة التي تقدمها العديد من المحال في الوقت الحالي. ويوافقه الرأي سعيد الشيباني ، مطالبا بضرورة التحري، وقصد المحال الأخرى قبل شراء السلعة لمقارنتها واختيار السعر الأفضل، مشيرا إلى وجود تفاوت غير مبرر في أسعار بعض السلع بين المحال التجارية.

وزير الصناعة والتجارة:

الأسعار مستقرة والسلع الغذائية متوفرة بكميات تغطي أكثر من أربعة أشهر

طمأن وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب المواطن اليمني باستقرار الأسعار وتوفر السلع والمنتجات الغذائية بكميات كبيرة تغطي أكثر من أربعة أشهر .

وأكد وزير الصناعة والتجارة أن الأسواق والمحال التجارية مكدسة بالسلع والمنتجات وبمستويات تفوق مستوى الطلب نتيجة للتنافسية الموجودة في السوق المحلية وهو ما ينعكس إيجابا على استقرار الأسعار ومنع أي اختناقات .

ودعا بن طالب المواطنين إلى عدم التهافت على شراء السلع والمنتجات الغذائية بكميات كبيرة تفوق الاحتياج لأنها ستتعرض للانتهاء قبل استهلاكها.. مزيد من التفاصيل.

لقاء/عبدالله الخولاني

أزمة المحروقات حلها يحتاج لاجماع وطني

بداية كيف تقيمون استعدادات السوق المحلية لاستقبال شهر رمضان المبارك من ناحية توفر السلع واستقرار الأسعار؟

نحن مقدمون على استقبال شهر رمضان الكريم أدخله علينا وعلى الأمة الإسلامية بالخير والبركة ونتمنى أن يكون بدون أي منغصات على المواطن اليمني ,والحمدلله مرت سنتان شهدت فيهما السوق استقراراً جيدا في الأسعار وفي توفر الكميات وهذه السنة لا تختلف عن العام الماضي في ذلك بل هناك بعض المؤشرات وأنا هنا أتكلم عن السلع الغذائية الأساسية أن السوق لديه وفرة كبيرة بكل أنواع السلع وأيضا الحمد لله الأسعار مستقرة ولم تحصل أي هزات مثلما حصل قبل عامين عندما ارتفعت الأسعار الدولية للقمح وهذا سبب لنا قلقا أما هذا العام فأسعار القمح والدقيق والسكر والأرز مستقرة ومتوفرة بكميات كبيرة فيما حصل بعض الانخفاض في مادة الحليب والوزارة خلال الأسبوع الماضي وهذا الأسبوع نقوم ببعض الترتيبات للاستعداد لهذا الشهر أولا بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى في تفعيل الرقابة على الأسواق والتأكد من صلاحية المنتجات والسلع ومطابقتها للسلع والمنتجات وفي الدرجة الأولى مكاتب الوزارة في المحافظات وأمانة العاصمة وهذه الأجهزة على استعداد أن تتدخل لمنع أي اهتزازات سعرية وسنعمل وفق إمكانياتنا المتاحة وأنا في الحقيقة مطمئن أن رمضان هذا العام ستكون فيه الأسعار مستقرة خاصة في السلع الغذائية الأساسية.

أما فيما يخص الطاقة فتلك مسألة أخرى معالجتها تتم على مستوى أعلى ومستوى وطني في محاولة توفير المحروقات المدعومة.

تأثير بسيط

انعدام المشتقات النفطية هل سيكون لها انعكاسات سلبية على أسعار السلع والمنتجات الغذائية؟

إلى الآن لها تأثير بشكل بسيط جدا في حدود 3و5% وذلك اثر بسيط ولكن الذي يؤثر أكثر أن بعض المحافظات والأمانة أيضا تفرض جبايات أو رسوماً على الناقلات المحملة في البضائع وذلك يزيد في السعر وتمت مضاعفة تلك الرسوم ولا أظن ان لها قاعدة قانونية واشتكى من ذلك التجار لكن مع ذلك أنا متأكد أن حالة السوق تنافسية وهو ما يحقق الاستقرار.

على المواطنين عدم التهافت على شراء السلع والمنتجات بكميات تفوق الاحتياج

شبه احتكار

دكتور أنت وصفت السوق المحلية بالتنافسية ..لكن الاقتصاديين يقولون فيها احتكار القلة خاصة في مادة القمح؟

الكلام صحيح في القمح وهي السلعة الوحيدة التي يتاجر فيها عدد قليل من التجار والسبب بسيط في ذلك أن القمح يحتاج إلى منشآت وصوامع في الموانئ ولا يمتلك ذلك إلا عدد قليل من التجار ونحن لدينا أدوات لمراقبة تلك الأسعار وهي إلى حد كبير تتبع الأسعار العالمية وقد رأينا حالة الصعود والنزول وليس هناك سلعة أخرى يوجد فيها شبه الاحتكار وليس الاحتكار.

مبالغة

معالي الوزير أنت تتحدث عن الدور الرقابي للحكومة في دولة غير اليمن بينما الحاصل هو العكس فوزارة الصناعة والتجارة مثلا غير قادرة على ضبط فرن مخالف فما بالنا بتجار يمتلكون المال والنفوذ؟

أنا لم أبالغ في وصفي لأدواتنا الرقابية ولا أريدك أيضا أن تبالغ في قلة حيلة الدولة في المراقبة ولم أذكر أن تلك الأجهزة هي تابعة لوزارة الصناعة والتجارة بل الوزارة تعاني من شحه إمكانيات وأجهزة لممارسة هذا الدور لكن على الأقل هناك تنسيق وأدوات كثيرة مثل مكاتب الوزارة في المحافظات وهيئة المواصفات صحيح أن هناك ضعفاً في بعض الأماكن وهناك قدرة في الرقابة على الأسواق لكن لا أبالغ بجودة تلك الرقابة ولا أريد أن نبالغ في التقليل من شأنها.

تطمين

من خلال كلامك نستطيع تطمين المستهلك اليمني بأن الأسعار مستقرة ولن تشهد أي ارتفاعات خلال الأيام القادمة؟

نعم في المنتجات الغذائية أؤكد وأطمئن المستهلك اليمني بأنه لا اختناقات في أي من السلع لأن المتوفر جيد ويغطي أكثر من أربعة أشهر والتنافس موجود ورأيت الأسواق بنفسي تتكدس فيها الكثير من السلع وستجد صعوبة في التصريف لضعف القدرة الشرائية وكما حدث في العام الماضي تكدست السلع في السوبرماركتات بكميات كبيرة وتكدست الأسواق بسلع لم تجد من يشتريها.

التهريب

كيف تفسرون انتشار السلع المغشوشة والرديئة في الأسواق.. وأين دور وزارة الصناعة والتجارة في منع ذلك؟

أولا إذا قلنا رديئة أو متدنية الجودة أو ضعيفة المستوى نسأل هل هي مطابقة للمواصفات ولا أظن أن هيئة المواصفات سمحت بدخول بضاعة مخالفة للمواصفات إلا إذا دخلت عبر التهريب وإذا هناك سلع ضعيفة الجودة وهي مطابقة للمواصفات وليس لها خطورة على صحة المواطن وهذا سببه ضعف القوة الشرائية وهناك منتجات ذات جودة عالية وذات أسعار مرتفعة.

اجتماع دوري

ماذا عن التنسيق مع القطاع الخاص؟

بالتأكيد نحن نعقد اجتماعات سنوية وامس عقد اجتماع مع مستوردي السلع الغذائية وسيتم معهم مراجعة المخزون والأسعار ونتفق في ذلك وديا لضمان منع أي اهتزازات سعرية خلال شهر رمضان.

تنتظر استلام راتب يونيو

الأسر: شراء مستلزمات رمضان إجباري

ثلاثة أيام أو أربعة فقط من شهر شعبان تفصل نحو 3.4 مليون أسرة يمنية في الريف والحضر عن استقبال شهر رمضان المبارك كأهم حدث اقتصادي تمر به خلال النصف الأول لهذا العام وهو شهر يقول خبراء الاقتصاد إنه يستأثر بـنفقات ثلاثة أشهر من موازنة الأسر كل عام.

استطلاع /أحمد الطيار

ورغم المظاهر الواسعة في الأسواق لاستقبال الشهر الفضيل اقتصاديا من قبل التجار وعرض كميات كبيرة من المستلزمات الغذائية والكمالية الخاصة برمضان فإن غالبية الأسر من ذوي الدخل المحدود لاتزال بعيدة المنال عن التسوق الكامل، إذ من المؤكد أن قلة ذات اليد تحبط مساعيها في اقتناء المستلزمات الرمضانية سريعا وتجعلها في حالة قلق خوفا من عدم تمكنها من شراء المستلزمات لكن أمل الكثير ممن هم موظفون في الحكومة أو القطاع الخاص يتعلق باستلام راتب شهر يونيو ليتسوق تزامنا مع أول يوم في الشهر الكريم.

الأسر

تعترف الأسر اليمنية بحاجتها للمستلزمات الرمضانية دون شك لكنها تواجه في الأيام الحالية مشكلة تكمن في قلة ذات اليد حسب تعبير المئات من الأسر، ويقول المدرس عبد العزيز نشوان أن الكثير من الأسر تعتمد في دخلها على الراتب إن كان معيلها موظفا بالحكومة أو القطاع الخاص وهو دخل محدود لا يكفيها لشراء المصاريف جملة واحدة بل تفضل التسوق كل يوم بيومه والشراء من قبل المحلات والبقالات التي يتم التعامل معها بطرق الحساب إلى آخر الشهر حسب تعبيره، وبالتالي فإمكانية التسوق وشراء كميات من المستلزمات بطرق الكاش أو الدفع المباشر أصبحت لدى الكثيرين غير واردة.

التسوق

يؤكد التجار أن السلع الرمضانية متوفرة بشكل جيد ولا يوجد أي مؤشرات على نقص في السلع فيما الأسعار مستقرة من وجهة نظرهم كما يقول التاجر عبدالله علي محمد العلوي المتخصص في التموينات والبهارات أن معظم السلع لم يطرأ عليها تغير سعري رغم المعوقات التي واجهت السواق كانعدام المشتقات النفطية والكهرباء خلال الفترة الماضية ،ويرى أن المشكلة ليست في عدم توفر السلع في السوق فالمشكلة حسب رأيه تكمن في التسوق الضعيف من الأسر وهذا هو الموضوع المثير بالنسبة للتجار.

الميدان

يتسم التسوق من قبل الأسر ميدانيا قبل رمضان بثلاثة أيام بحركة بطيئة نوعا ما ولعل عدم توفر السيولة النقدية لدى الكثير هو السبب، خصوصا وأن أول أيام رمضان سيكون متزامنا مع نهاية الشهر والكثيرون منتظرون لصرف الراتب، وهذا ما يعرفه التجار إذ يعتقدون أن التسوق لا يكون كبيرا إلا في أول أيام الشهر أو قبله بيوم أو يومين حين يكون الموظفون قد استلموا رواتبهم عندها يتحرك السوق سريعا ، وهذا ما هو حاصل حاليا في الميدان ففي سوق باب السباح بالعاصمة صنعاء وجدنا حركة بسيطة تدب في السوق رغم توافر كافة السلع بكميات كبيرة جداً، ويشير التاجر حسين البراق تاجر جملة وتجزئة أن توافر السيولة النقدية للناس لا تتم عادة إلا عند استلام رواتبهم وهذا يكون منذ اليوم السابع والعشرين وما بعد من كل شهر حين تبدأ الجهات بصرف الرواتب.

الاحتياجات

تحتاج الأسر عادة في شهر رمضان الكريم لكميات كثيرة من المستلزمات والسلع الغذائية الرمضانية فهناك أطعمة ومشروبات من العصائر لا تدخل المائدة إلا في رمضان ويعتبر اقتناؤها ضروريا في رمضان وفقا لدواع نفسية واجتماعية فقط ،الأمر الذي يربك موازنة الأسر ويجعلها تنفق أكثر مما تنفق في الشهور الأخرى بثلاثة أضعاف كما يقول الخبير الاقتصادي نبيل الطيري وهذا ما يجعل الأعباء أكبر على الأسر في هذا الشهر الكريم أي أن رمضان يحتاج حوالي 24% من نفقات العام لوحده.

صدارة المياه

تتصدر عدة سلع غذائية قائمة الاحتياجات الرمضانية للمائدة اليمنية على رأسها التمر والقمح والدقيق والزيوت والحليب والألبان والشاي والبن كما تأتي اللحوم في الصدارة لدى الأسر الأغنى وأيضا مستلزمات صنع وجبة الفطور كالسنبوسة والشربة والمقليات وغيرها لكن اللافت للنظر هذا العام هو الاحتياجات الكاملة لمشروبات تقي من العطش إثر تفاقم ارتفاع درجة الحرارة ليس في المناطق الساحلية وحسب بل في المرتفعات والسهول الزراعية نظرا للجفاف الواسع الذي يضرب المناطق الشمالية بالكامل ونسبة من المناطق الوسطى وهذا يدعو الأسر لتحمل تكلفة المياه للشرب من جهة ومن جهة أخرى للصائمين بشكل خاص وهذا بحد ذاته يحتاج نفقات كبيرة قد تزيد عن ثلاثين ألف ريال على الأقل وهناك حاجة تظهر لاقتصاد للسلطات والفواكه والبقوليات من ناحية أخرى فيما تظهر الحلويات والمشروبات الرمضانية كعناصر مستقلة تدخل المائدة بشكل اشبه بالضروري في هذا الشهر .

الإنفاق

كأقل مبالغ مالية تحتاجها أسرة متوسطة من خمسة أفراد محدودة الدخل لن تقل قيمة مستلزمات رمضان بما فيها سلع غير اللحوم عن 60 ألف ريال في أقل التقديرات فيما تحتاج كمصروف يومي على الأقل لمبلغ 1000 ريال في اليوم لشراء ربع كيلو لحم أو دجاج مع سلطة وجزء يسير من الفواكه وإذا افترضنا أن هذه الأسرة ستدخل على مائدتها أصنافا من الحلويات فهي تحتاج لـ100 ألف ريال لشراء المستلزمات الأساسية ونحو 3000 ريال كمصروف يومي على الأقل،لكن ما يهمنا هنا محدودو الدخل والذين يستقر دخلهم عند 50 ألف ريال فهؤلاء يجدون صعوبة في توفير المستلزمات الرمضانية بكل تأكيد .

الأسعار

الأسعار بواقعها الحالي مستقرة في المحلات والمولات إذ لم تسجل أي زيادة تذكر لكنها بمفهوم ذوي الدخل المحدود مرتفعة والسبب أن الارتفاعات في الأسعار قد حصلت تراكميا خلال الأعوام الثلاثة الماضية فبناءً على أرقام التضخم من الإدارة العامة لإحصاءات الأرقام القياسية حصل ارتفاع في الرقم القياسي يفوق 24% عن عام 2009م ولذلك تجد الأسر محدودة الدخل ترى أن علبة الحليب زنة 2.5 كيلوجرام والتي قيمتها 4200 ريال مرتفعة والزيوت التي تصل الى 3400 زنة 10 لترات أيضا مرتفعة فيما التمر زنة 8 كيلو جرامات بـ3200 ريال أيضا مرتفع فكل الأسعار من وجهة نظرهم مرتفعة خصوصا عند المقارنة بالدخل الشهري للموظف.

القيمة الفعلية

من خلال الرصد وجدنا من المستلزمات الرمضان التي تحرص الأسر على اقتنائها ما يطلق عليها مستلزمات غير ضرورية أي التي تدخل كمساعدات غذائية كالعدس، والحمص، والفاصوليا، والبازاليا وبهارات منوعة كالكمون ،فلفل، هيل ، زر، هرد، قرفة والمكسرات كحب العزيز ، والزبيب ، ودقيق السنبوسة ،والبسبوسة، وبهارات الأرز وهذه تكلف حسب ما يقول التاجر نجيب الشرعبي نحو 40 ألف ريال على الأقل وبكميات ليست كبيرة.

أنين

مصاريف شراء مستلزمات رمضان من ناحية عملية تعتبر مقلقة وتثير الخوف لدى محدودي الدخل فعندما تكون بحاجة لراتبي شهرين هنا المشكلة ويقول إبراهيم محمد الريمي أنه يشعر بالقلق من قدوم رمضان قبل شهر لأنه يعرف أنه يحتاج مبلغا كبيرا لشراء احتياجاته فيما هو موظف محدود الدخل يستلم راتبه ليصرفه سريعا على الاحتياجات اليومية لأسرته فهم لا يتمكون من ادخار أي مبلغ نقدي ليواجه مصروفات رمضان.

معاناة

من يعيش حياة الفقراء ومحدودي الدخل سيستشعر فعلا معاناتهم وخير دليل على ذلك المواءمة بين دخل هؤلاء الفقراء ومحدودي الدخل وما وصلت إليه مستويات الأسعار في السوق للكثير من السلع ليس من هذا العام بل من أعوام سابقة ويقول محمد طه (موظف بسيط) أن الأسعار الحالية مرتفعة بكل المقاييس مقارنة بالدخل فعلبة الحليب البودرة زنة (2.5 كيلوجرام) بـ4200 ريال والسمن النصف بـ4000 ريال أما البهارات والمكسرات والتمور فقيمتها مستقرة لكنها مرتفعة بالنسبة لنا ولشراء مستلزمات بسيطة تحتاج أكثر من 50 ألف ريال وهذا مبلغ لا يتوفر لأي أحد من الفقراء ومحدودي الدخل لأن احتياجاتهم اليومية لا يمكن توفيرها كاملة فما بالك بمستلزمات تحتاج راتب شهر كامل.

فئات منسية

أثرت على الوضع الاقتصادي للأسر هذا العام عوامل جعلتها في مستوى منخفض من الدخل وأول هذه العوامل الأكثر إيلاما هو الجفاف الذي يضرب محافظات زراعية كثيرة في اليمن وأدى لنزوح الآلاف من مساكنهم وقراهم ومزارعهم واللجوء للمدن للحصول على شربة ماء وهؤلاء بلا دخل ثابت وبلا عمل فهؤلاء وغيرهم من متضرري مناطق النزاعات والحروب وأعمال الإرهاب يجدون أنفسهم في وضع سيئ ينتظرون من يمد يد العون لهم أما مستلزمات رمضان فلم يتحدثوا عنها لصعوبة توفيرها .

كما أن هناك الكثير من العمال فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص إثر تفاقم مشاكل انعدام المشتقات النفطية وانقطاعات الكهرباء مما أثر على الإنتاج والتسويق للسلع الصناعية وهؤلاء أصبحوا فقراء جدا وتعتبر مستلزمات رمضان بالنسبة لهم حلما صعب المنال' ويقول عبدالرحمن سعد أنه فقد عمله في شركة تسويق كبيرة نتيجة لتوقف حركة الشركة ونشاطها التسويقي خلال الفترة الماضية وأصبح حاليا عاطلا ولا يتسلم شيئاً من راتبه إلى أجل غير مسمى فيما تعده الشركة بالاستئناف العمل قريبا وبذلك فقد دخله وأصبحت معيشته صعبة وبالتالي لن يتمكن من شراء مستلزمات رمضان كما كان يفعل سابقا.

النشاط

على الرغم من قلة الدخل لدى الأسر اليمنية فهناك أيضا نشاط ملموس فالأسواق تمتلئ بالمواد والسلع التموينية الخاصة برمضان بصورة تثير الدهشة، فالتجار يعرضون منتجاتهم ليس في داخل محلاتهم فقط بل وخرجوا بها للأرصفة أمام المحلات وباتت تأخذ مجالا واسعا في الشوارع مرصوصة بطرق عدة تبلغ أمتارا في طولها وحسب الخبير بشير القدسي مدير عام إحصاءات التجارة الخارجية بجهاز الإحصاء فإن ذلك يعطي دلالة ميدانية لتوافر السلع الغذائية اللازمة لشهر رمضان الكريم وغيره مما يعط انطباعاً إيجابياً عن توفر مخزون سلعي كبير ولا يدعو للقلق من نقص في أي سلعة تعد محل طلب من المستهلكين.